عدم التقتير في الاستهلاك

يهتم الإسلام بتحقيق عدم التقتير في الاستهلاك للإنسان عن طريق مجموعة من الضوابط التي يجب على المسلم أن يلتزم بها في سلوكه الاستهلاكي كي يكون سلوكه رشيداً، هذه الضوابط تمثل فيصلاً في الحكم على رشد السلوك أو غيّه، فإذا التزم بها كان رشيدًا، وإذا حاد عنها كان غاويًّا.

هذه الضوابط تتمثل في:

١- عدم التقتير. ٢- عدم الإسراف.

٣-التوسط والاعتدال. ٤-الزهد.

وقد وردت هذه الضوابط في المنهج الإسلامي كصفات للمؤمنين الصادقين، كما جاءت في شكل أوامر ونواه صريحة يجب الوقوف عندها، فمن النوع الأول جاء قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:٦٧]. وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:٩]. ومن النوع الثاني جاء قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[الإسراء:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[الأعراف:٣١]، ويتضح من هذه الآيات أن هناك إمكانية لظهور ثلاث مستويات استهلاكية لدى الفرد، ولدى المجتمع، مستوى التقتير الذي يقف بحجم الاستهلاك عند حد يقل عن المطلوب لبناء الجسم والمحافظة عليه في أفضل الأوضاع الممكنة له من القيام بالأعباء والتكاليف، ومستوى الإسراف الذي يصل فيه حجم الاستهلاك إلى حد يزيد عن اللازم لطيب الحياة وهناءتها، ومستوى

الاعتدال الذي يكون حجم الاستهلاك فيه فوق المستوى الأول ودون المستوى الثاني.

ويقف المنهج الإسلامي من هذه المستويات المتوقعة لسلوكيات الناس موقفًا واضحًا، إذ يحظر المستويين الأول والثاني، ويحض على تحقيق المستوى الثالث، الذي يضم العديد من أحجام الاستهلاك، وللفرد والمجتمع الحرية في الوقوف عند حجم منها، وإن كان الإسلام يفضل أعلاها، ويدعو الناس إلى التمتع بما أنعم الله عليهم من طيبات، وأخرج لهم من زينة.

وسنقف أمام كل ضابط من هذه الضوابط وقفة نكشف فيها عن دوره في تحديد معالم الرشد الاستهلاكي، ووقفتنا الآن تتناول أحد أهم ضوابط السلوك الاستهلاكي وأحد أهم مقومات الرشد فيه. هذا الضابط هو عدم التقتير.

والتقتير في اللغة والشرع هو التضييق فيما لابد منه من النفقة[1]، ويقول أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي إنه «التضييق فيما لابد منه ولا مدفع له مثل أقوات الأهل ومصالح العيال»[2] فهو يعنى الوقوف بحجم الاستهلاك عند حد أقل من الحجم اللازم للوفاء بضرورات الحياة، مع القدرة على الوفاء بها، وهو سلوك محرم إسلاميًّا بنص الكتاب والسنة، لأن الإسلام يهدف إلى إشباع الحاجات الحقيقية للفرد والمجتمع، بما يحفظ على الإنسان إنسانيته، ويبني طاقاته. ومن هنا أوجب على المسلم أن يمارس الاستهلاك وأن يشبع حاجاته التي أقرتها الشريعة، واعتبره عاصيًّا إن لم يمارس الاستهلاك في حدوده الواجبة بالقدر الذي يحفظ عليه إنسانيته وطاقاته الفعالة كما قلنا، فقال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ

(١) انظر مادة (قتر) من لسان العرب، وغيره من المعاجم.
(٢) جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٧هـ، ص٨٢.

﴿لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[الأعراف:٣١]، فقد أمر الإنسان بأخذ زينته كما أمره بالأكل والشرب، فإن لم يفعل كان مخالفاً للأمر بالأكل والشرب وأخذ الزينة، الممثل بها لكل حاجات الإنسان المباحة، بل جاء النهي صريحاً عن التقتير في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[الإسراء:٢٩]، وفي قول النبي ﷺ: «وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»(١).

ومن هذه النصوص ندرك أن هناك حداً أدنى من الاستهلاك ـ هو الذي يقوم بالشخص ويفي بحاجاته وحاجات من يعول ولا يصح أن يعيش الفرد تحته طالما أنه قادر على تحقيقه، فإن فعل فقد ارتكب إثم التقتير، لأن التقتير والحياة في ظله مع القدرة على تجاوزها ظلم للنفس، وظلم للمجتمع. أما النفس فلأنه يحرمها ما هي في حاجة إليه، ويعوقها عن أداء وظائفها المنوطة بها في الحياة. أما المجتمع فلأنه يؤدى إلى نقص الطلب الفعال فيه، حتى يوقعه في الكساد، ويلقى به إلى التهلكة، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول «وَإِيَّاكُمْ والشُّحَّ، فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ، فَقَطَعُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْبُخْلِ، فَبَخِلُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْفُجُورِ، فَفَجَرُوا»(٢). كما أن التقتير يخل بقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب(٣) ومن ثم فعلى الفرد والمجتمع أن يرفعا مستوى الاستهلاك إلى ما فوق الحد الذي يفي بما يراه الخبراء لازماً لبناء الأفراد، وحسن تنشئتهم وحسن قيامهم بواجباتهم. ومن ثم فإن معيشة الكثير من أفراد الشعوب الإسلامية، تحت خط الفقر

(١) الصنعانى، سبل السلام، دار الجيل، بيروت سنة ١٩٨٠م، ج٣، ص١٥٦٩.
(٢) الصنعانى، المرجع السابق، ص١٥٦٩.
(٣) الإمام الغزالى، المستصفى، مكتبة الجندى، القاهرة، ص٨٧.

تمثل جريمة تتحمل الحكومات الراعية لشئونهم وزرها إذ السعي إلى رفع مستوى معيشة الشعوب فرض لازم.

وهكذا يقف هذا الضابط «عدم التقتير» ليحول دون تدنى الاستهلاك إلى الحد الذي يهدد حياة الجماعة، عندما يصيبها في طاقاتها الفعالة ممثلة في الأفراد الأقوياء بدنيًا ونفسيًا وفنيًا، ويكفل ارتفاع حجم الاستهلاك إلى المستوى الذي يجعل الأفراد قادرين على الوفاء بواجباتهم، قادرين على ممارسة دورهم في الحياة بكفاءة.

بيد أن هذا الحجم ليس هو المتوقع في المجتمع، وليس هو المسموح به فقط، فليس كل الأفراد يكتفون بالحد الأدنى، كما أن الإسلام يدعو إلى تجاوزه والتمتع بطيبات الحياة، ومن ثم فسيرتفع حجم الاستهلاك عن هذا المستوى ونكون في حاجة إلى ضابط يحول دون تنامي هذا الحجم إلى المستوى الضار بالفرد والمجتمع فكان ضابط عدم الإسراف الذي لنا معه وقفة تالية بإذن الله تعالى.